



(مآخذ أبي حيان على ابن مالك وردود ابن هشام عليه)

الدكتور ناصر مولود الأمين الجبو

جامعة الزنتان / كلية التربية تيجي

* المقدمة :

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

إن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: 102]
 ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: 1]،
 ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَفُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: 70-71]، وبعد:

فتعلم اللغة العربية مفيداً جداً لإصلاح اللسان، فلا يقرأ أحدنا القرآن إلا كما نزل به جبريل عليه السلام - ولا حديث رسول الله - عليه الصلاة والسلام - إلا وفق قواعد لغة العرب، وبحفظ الشعر تسلماً لسنننا من اللحن والخطأ، وإذا تعلمنا قواعد النحو سلمت لسنننا من الخطأ، وفهمنا مراد الله - عز وجل - ورسوله - عليه الصلاة والسلام - .

وقد ألف علماءنا كتباً عظيمة القيمة في بيان قواعد النحو والصرف، ومن هؤلاء العلماء ابن مالك، الذي صنّف عدداً من المصنفات لها شأنها وتأثيرها في إثراء اللغة العربية، ومن تلك المؤلفات: الألفية، وعليها شروح كثيرة، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، وشرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية، وغيرها .

وفي هذا الموضوع سأتناول (مآخذ أبي حيان على ابن مالك وردود ابن هشام عليه) حيث تعرّض ابن مالك لبعض المآخذ الشديدة من أبي حيان، تصل إلى ثمانية مواضع - حسب ما بحثت - .

ولكن باستقراء كتب أبي حيان يظهر كذلك التعظيم والتبجيل من أبي حيان لابن مالك؛ وذلك يذكر فضل ابن مالك وعلمه وآرائه، ونشر كتبه وتناولها بالشرح والتعليق وتعليمها لطلابه، ككتاب التذييل والتكميل على شرح التسهيل لابن مالك، واختصره أبو حيان في كتابه الآخر وهو ارتشاف الضرب من لسان العرب، وشرح أبو حيان الألفية أيضاً في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك .

وفي هذا البحث دراسة تتناول (مآخذ أبي حيان على ابن مالك وردود ابن هشام عليه) فالماخذ والردود لها فوائد كثيرة، مثل: توضيح القواعد النحوية، وإظهار اختلاف الآراء وتنوع المذاهب، وغيرها .

* الملخص باللغة العربية :

ابنُ مالكٍ من أكبر النحاة، وكان أكثرَ ما يَستشهدُ بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهدٌ عدلٌ إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهدٌ عدلٌ إلى أشعار العرب .

وقد اجتهد ابن مالك في مسائله وفق الشواهد، ولم يتقيد بمذهبٍ من المذاهب النحوية، ولم يقلد أحدًا من النحاة، فكان لابن مالك اجتهاداتٌ واختياراتٌ وآراءٌ خاصة انفرد بها .

- انتقد ابنُ مالكٍ عددًا من النحاة في بعض المسائل النحوية، واستدل كثيرًا - لإثبات رأيه - بالآيات القرآنية الكريمة، والقراءات القرآنية وعللها، فكان إمامًا فيها، وكان كثير الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة والأشعار الجاهلية والأموية .

- أدرك أهل العلم والنحاة الأجلاء - كأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، وابن هشام (ت 761هـ)، والسبوطي (ت 911هـ) وغيرهم - قيمة كتب ابن مالك العلمية فأدخلوها في المناهج الدراسية، وتقيدوا بمذهبه، ورَجَّحُوا اختياراته غالبًا، ونَصَرُوا مذهبَه بشرح كتبه وتدريبها ودعوة الناس إلى تعلّمها وتعلّمها .

ولعل السبب في تحامل أبي حيان على ابن مالك أنه لم يجد له شيخًا مشهورًا، قال أبو حيان:

"بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخًا مشهورًا يُعتمدُ عليه ويُرجعُ في حلّ المشكلات ...".
ورَدَّ ابنُ الجزري على أبي حيان بقوله "... بل قد أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار كما تقدم، وحضر عند الأستاذ أبي علي الشلوبين نحو العشرين يومًا، وأخذ عن السخاوي العربية والقراءات، ولما دخل حلبَ لآزمَ حلقة ابن يعيش ... بل حدثنا بكثيرٍ من مؤلفاته جماعة من أصحابه".

وقد كان أبو حيان يسعى إلى دراسة المسألة دراسةً وافيةً كاملة، مُوسعةً تشمل كل جوانبها، وليس المقصدُ تخنئة ابن مالك، ولا لكن لأنّ البحث العلمي يقتضي ذلك، ولهذا وافقه في الكثير من أقواله، وخالفه في اليسير منها، واعترف له بالمشيخة والفضل في العلم، والأمانة في النقل، وصرح بصحبته .

- أن ابن هشام قد ردَّ على مأخذ أبي حيان الأندلسي، في عدد من المسائل - حيث تمكن الباحث من جمع ثمانين مسألة ولم يجد غيرها في كتب ابن هشام - ووافقه في بعضها، وفي بعض المسائل خالفهما، دون خضوع للهوى أو تمسح بشهرة ابن مالك، فيما يظهر .

* الملخص باللغة الإنجليزية :

Ibn Malik is considered one of the greatest grammarians, and he frequently used the Quran as evidence in his linguistic analysis. When no evidence could be found in the Quran, he would refer to Hadiths, and if none were available, he would turn to the poetry of the Arabs. Ibn Malik exercised independent reasoning (ijtihad) in his linguistic issues, basing his views on textual evidence. He did not adhere strictly to any particular grammatical school nor imitate the opinions of other grammarians. Instead, he developed his own interpretations, choices, and unique views.

He also criticized several grammarians on certain grammatical issues, using Quranic verses, Quranic readings, and their linguistic reasoning as primary evidence to support his opinions. Additionally, he

frequently referred to Hadiths, pre-Islamic poetry, and Umayyad poetry to substantiate his arguments.

Prominent scholars and esteemed grammarians, such as Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), Ibn Hisham (d. 761 AH), and Al-Suyuti (d. 911 AH), recognized the value of Ibn Malik's works. They included his books in academic curricula, adopted his grammatical methodologies, often favored his views, and supported his school of thought by explaining and teaching his works, as well as encouraging others to learn and teach them.

One reason for Abu Hayyan's criticism of Ibn Malik was his claim that Ibn Malik lacked a renowned mentor. Abu Hayyan stated: "I searched for his teachers but did not find a prominent figure he relied upon or referred to in solving complex issues".

However, Ibn al-Jazari defended Ibn Malik, stating: "He indeed studied Arabic in his homeland under Thabit ibn Khiyar, as mentioned earlier, attended the lectures of Abu Ali al-Shaloubin for about twenty days, and studied Arabic and Quranic readings under Al-Sakhawi. When he arrived in Aleppo, he regularly attended the sessions of Ibn Ya'ish. Furthermore, many of his students narrated much of his authored works to us".

The primary reason for Abu Hayyan's criticism of Ibn Malik was likely the pursuit of a comprehensive and thorough study of grammatical issues. It was not aimed at discrediting Ibn Malik. Indeed, Abu Hayyan agreed with many of Ibn Malik's opinions, disagreed with only a few, and acknowledged Ibn Malik's expertise, scholarly status, and integrity in reporting. He also explicitly stated his respect and companionship with him.

Several scholars defended Ibn Malik against Abu Hayyan's criticisms, including Ibn Hisham al-Ansari, Nadhir al-Jaysh, and Ibn al-Damaminy. Ibn Hisham, in particular, frequently defended Ibn Malik against Abu Hayyan's criticisms and supported him in several issues. The researcher was able to collect eight issues in which Ibn Hisham defended Ibn Malik, although no more could be found in Ibn Hisham's works. In some matters, Ibn Hisham agreed with Ibn Malik and Abu Hayyan, while in others, he disagreed with both, demonstrating an

unbiased approach free from personal inclination or excessive reliance on Ibn Malik's fame.

* أهداف البحث :

- الرغبة في معرفة (مأخذ أبي حيانَ على ابن مالك وردود ابن هشام عليه) وما ينتج عنها وما الفوائد المترتبة على ذلك ؟
- الوقوف على هاتين الظاهرتين (المأخذ والردود) والتأملُ فيهما وإظهارُهما للقارئ للفائدة .
- الإسهام في إثراء الفكر النحوي والترجيحُ إنْ أمكنني ذلك .

* منهج البحث :

من المناسب لهذا البحث اختيارُ المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي النقدي، فطبيعة البحث تقتضي ذلك .

* ترجمة موجزة لابن مالك:

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله الجباني، ولد بجان من بلاد الأندلس، سنة 601هـ، ونشأ وترعرع في تعلم العربية وسمع من الشلوبين في الأندلس، ثم ارتحل إلى مصر وأخذ عن ابن الحاجب سنة 630هـ، ثم سكن حلب مدة، ثم رحل إلى دمشق، واتخذها موطنًا، وأقام فيها حتى توفي سنة 672هـ.

من آثاره: الكافية الشافية في ثلاثة آلاف بيت، والوافية، وهو شرح للكافية الشافية، ومنظومته الألفية - الخلاصة، وهي ملخصة من الشافية الكافية وعدد أبياتها: بيتان وألف (1002بيت)، ومن مصنفاته: شرح التسهيل، وغيرها، وقد بلغت مصنفاته الثلاثين .

وكان ابن مالك يتحلى بحسن السيرة والسلوك، وعظيم الأخلاق والشمانل، ويتجمل بحسن السمات ورقة القلب، وكمال العقل والوقار، وكان جوادًا سخياً حليماً، ورعاً تقياً عفيفاً، وزاهداً عابداً مخلصاً، ومتصفاً بالدين المتين وصدق اللهجة وكثرة التضرع والعبادة (1).

* خصائص مذهب ابن مالك:

- تبحر ابن مالك في النحو والعربية فكان إمام النحاة وحافظ اللغة، وبلغ الذروة العليا في الإطلاع على كلام العرب اطلاقاً واسعاً، وكان يحفظ الكثير من أشعار العرب ويستشهد بها، مما حير الأئمة الأعلام، وجعلهم يتعجبون من أين أتى بهذه الشواهد؟!

- لقد كان نظم الشعر عليه سهلاً، رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك، وكان ابن مالك يضع المتون ثم يقوم بشرحها، فنظم أحكام النحو والصرف بطريقة يسهل حفظها وتناولها، فاشتهرت منظومته الألفية، وحفظها الكثير من أهل العلم عن ظهر قلب، وأيضاً اهتموا بكتابه التسهيل، ولامية الأفعال، حيث عكفت عليها أهل العلم تعلمًا وتعليمًا، وحفظًا ومذاكرة، وشرحًا وتفسيرًا وتعليقًا.

وقد تأثر ابن هشام بابن مالك في طريقة تأليفه، فكتب (قطر الندى) ثم شرحه، وكتب (شذور الذهب) ثم شرحه أيضاً .

1- ينظر: غاية النهاية، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت833هـ)، عني بنشره: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 1402هـ، 1982م، 180/2 - 181، وطبقات الشافعية، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1407هـ، 1987م، 250/2، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لابن المقري أحمد بن محمد التلمساني، دار صادر، بيروت، 227/2، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر، ط 2، 1399هـ، 1979 م، 130/1 - 132 .

- اجتهد في النحو وَفَقَ الشواهد، ولم يَتَقَيِدْ بمذهبٍ مِنَ المذاهب النحوية، ولم يقلد أحدًا مِنَ النحاة، فكان لابن مالك اجتهاداتٌ واختياراتٌ وآراءٌ خاصة انفرد بها .
 - انتقد ابن مالك عددًا مِنَ النحاة في بعض المسائل النحوية، واستدل كثيرًا - لإثبات رأيه - بالأيات القرآنية الكريمة، والقراءات القرآنية وعللها، فكان إمامًا فيها، وكان كثير الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة والأشعار الجاهلية والأموية وغيرها.
 - امتاز ابن مالك بكثرة استشهاده بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، يقول عنه السيوطي: " فكان أكثرَ ما يَسْتَشْهَدُ بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهدٌ عَدَلَ إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهدٌ عَدَلَ إلى أشعار العرب" (1) .
 فابن مالك أعاد الأمور إلى وضعها الطبيعي، فاستشهد بالحديث في تأييد آرائه النحوية، والسببُ أنه دَرَسَ صحيحَ البخاري دراسةً نحوِيَّةً في كتابه: (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) .
 - أدرك أهل العلم والنحاة الأجلَاء- كأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، وابن هشام (ت 761هـ)، والسيوطي (ت 911هـ) وغيرهم - قيمةَ كتبِ ابن مالك العلمية فأدخلوها في المناهج الدراسية، وتقيّدوا بمذهبه، وَرَجَّحُوا اختياراته غالبًا، وَنَصَرُوا مذهبَه بِشَرْحِ كُتُبِهِ وتدريبها ودعوة الناس إلى تَعَلُّمِها وتعليمها(2).

* ترجمة موجزة لأبي حيان الأندلسي :

أبو حيان (ت745هـ): محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفزي الأندلسي الغرناطي، من كبار علماء القرن السابع الهجري، نحوي عصره ولغويهِ ومفسره ومحدثه ومقرنه ومؤرخه وأديبه، تلقى العلم عن كبار علماء الأندلس، ثم قَدِمَ مصر فأخذ عن علمائها، فكان على علمٍ جَمِّ بالعربية؛ لغةً، ونحوًا، وصرفًا، وشعرًا، وكان فوق ذلك صاحبَ يدٍ طَوَّلَى في التفسير، والحديث، وتراجم الرجال، والقراءات القرآنية، صنَّفَ أبو حيان العديدَ مِنَ المؤلفات، التي انتشرت في حياته، وتلقاها الناس بالقبول والرضى، وكان من أهم تلك المؤلفات كتابه: تفسير البحر المحيط، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل لابن مالك، وارتشاف الضرب من لسان العرب، وقد ذكر السيوطي: أَنَّ كُتَابِي: التذييل والتكميل، وارتشاف الضرب لم يُؤلَّفَ في العربية أعظمَ منهما، وعليهما اعتمد السيوطي في تأليف كتابه جمع الجوامع(3).

* ترجمة موجزة لابن هشام الأنصاري :

ابن هشام النحوي (توفي ليلة الجمعة 761هـ): هو أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، من أئمة النحو العربي، فاق أقرانه شهرةً، وأعيانَ أتى بعده، لا يُشَقُّ لَهُ غبار في سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل، صالحٌ وَرِعٌ، لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرغل، وتلا على ابن السراج، وسَمِعَ على أبي

1- بغية الوعاة 130/1 - 131 .

2 - ينظر: بغية الوعاة 130/1، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد عبد الحي أبو الفلاح، دار الفكر، ط 1، 1399هـ، 1979 م، 339/5.

3- ينظر: بغية الوعاة 280/1، ومعجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، 130/12 .

حيان الأندلسي ديوانَ زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه غيره، وكان كثيرَ المخالفة لأبي حيان، شديدَ الانحراف عنه.

وله تصانيفٌ كثيرة، وكان لكتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعراب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) صدَى في النفوس، ونال بهما منزلة لدى العلماء والأدباء، فاشتهرَ في حياته، وأقبل الناس عليه.

كان ابن هشام، يتمتع بذكاءٍ خارقٍ، وذاكرةٍ قوية، حيث استطاع أن يجمعَ عدة علوم، وأن يبرُرَ فيها، وهو المتفردُ بالفوائد الغريبة، والمباحثِ الدقيقة، والاستدراكاتِ العجيبة، والتحقيقِ البارِع، والإطلاعِ المُفْرط، والاعتدالِ على التصرفِ في الكلام، والمَلَكة التي كان يَتِمَكَّنُ مِنَ التعبيرِ بها عن مقصوده بما يريد مُسَهَّبًا وموجزًا (1).

*** سبب تحامل أبي حيان الأندلسي على ابن مالك:**

السبب أنه لم يجد له شيئاً مشهوراً، قال أبو حيان: "بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيئاً مشهوراً يُعتمدُ عليه ويُرجعُ في حلِّ المشكلاتِ إليه؛ إلا أن بعضَ تلامذته ذكر أنه قال: قرأتُ على ثابت بن حَيَّانَ بجَيَّانَ، وجلستُ في حلقة أبي عليِّ الشُّلُوبِيِّ نحواً من ثلاثة عشر يوماً، ولم يكن ثابتُ بن حَيَّانَ مِنَ الأئمةِ النحويين، وإنما كان مِنَ الأئمةِ المقرئين، قال: وكان ابن مالك لا يَحتمِلُ المباحثة، ولا يَتَبَثُّ للمناقشة؛ لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثَمَرَةِ عَرَسِهِ" (2).

وقد ردَّ ابنُ الجزري على ما سبق بقوله: "وقد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يُعرَفُ له شيخ في العربية، ولا في القراءات، وليس كذلك، بل قد أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار كما تقدم، وحضر عند الأستاذ أبي علي الشلوبين نحو العشرين يوماً، وأخذ عن السخاوي العربية والقراءات، ولمَّا دَخَلَ حلبَ لآزَمَ حلقة ابن يعيش، ثم حضرَ عند تلميذه ابن عمرو ولزمه...، وقد أخذ عنه العربية غيرَ واحدٍ مِنَ الأئمة، غيرَ أني لا أعلم أحداً قرأ عليه القراءات ولا أسندَها عنه، بل حدثنا بكثيرٍ من مؤلفاته جماعةً مِنَ أصحابه" (3). ليس المقصدُ بالنقدِ تخطئة ابن مالك، بل بيان رأي واختيار؛ ولهذا وافق أبو حيان ابن مالك في الكثير من أقواله، وخالفه في اليسير منها، واعترف له بالمشيخة والفضل في العلم، والأمانة في النقل، وصَرَخَ بصحبته، فقال في تذكرته: "روى الشيخ جمال الدين محمد ابن مالك صاحبنا أنَّ الفراء... ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك، وهو الثقة فيما ينقل، والفاضل حين يقول" (4).

ورغم تلك المآخذ فقد كان أبو حيان يُولي ابنَ مالكِ تقديرًا عظيمًا، فقد شرَّخَ كتبَ ابن مالكِ وعلمها لتلاميذه، ورَعَبَهُمْ في قراءتها، وشرَّخَ لهم غامضها، وخاض بهم في لُججها، وفَتَّحَ

1- ينظر: بغية الوعاة 68/2، ومعجم المؤلفين 163/6.

2 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 1428هـ، 2008م، 46/1، وبغية الوعاة 130/1 - 131.

3 - غاية النهاية في طبقات القراء 181/2.

4- تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق الدكتور: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1986م، ص 345.

مُفَقَّلَهَا، وَأَلَزَمَ نَفْسَهُ أَلَّا يُقْرَى تَلَامِيذَهُ إِلَّا فِي كِتَابِ سَيُوبِيهِ، أَوْ فِي تَسْهِيلِ ابْنِ مَالِكٍ أَوْ فِي مَصْنَفَاتِهِ، وَكَانَ هَذَا دَابَّةً حَتَّى آخِرِ أَيَّامِهِ (1) .

* أسباب مخالفة أبي حيان لابن مالك :

وقد خالف أبو حيان ابن مالك في عددٍ من المسائل، ويرجع سببُ الاختلاف إلى الاختلاف في المنهج، فكانت المأخذُ على ابن مالك تتمثل في الآتي: (2)
أولاً – أخذ ابن مالك بالحديث النبوي الشريف، فصحيح البخاري من أصح كتب الحديث ويليه صحيح مسلم، فانتقده أبو حيان بحجة أنه قد يُرَوَى بالمعنى ممن لا يُحتج بروايته، خاصة وأنَّ أكثر الرواة غيرُ عربٍ .

ثانياً – أن ابن مالك توسع في القياس على بعض الشواهد التي قلَّ وُرُودُهَا، وأنه يجوزُ ذلك اختياراً، وأمَّا أبو حيان فكان رده لبعض هذه الشواهد بأنه: نادرٌ شاذٌ لا يُقاسُ عليه .
ثالثاً – استشهد ابن مالك بلغات بعض القبائل، مثل: لحم، وجُذام، وعَسَّان، وأوردَ كلامَ أبي نصر الفارابي، في أول كتابه المسمى بـ (الألفاظ والحروف) فإنه لم يُؤخِّدْ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري، ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تُجاوِرُ سائرَ الأمم الذين حوَّلَهُمْ، فلم يُؤخِّدْ لا من لحم ولا من جُذام؛ فإنهم كانوا مُجاورينَ لأهلِ مِصْرَ والقبط، ولا من قضاة، ولا من عَسَّان، ولا من إباد؛ فإنهم كانوا مُجاورينَ لأهل الشام، وأكثرهم نصاري يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب، ولا من النمر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ومن جاوَرِ غَيْرَهُ تَأَثَّرَ بِعُجْمَتِهِ .

وهذه المأخذ من أبي حيان أثارَتْ حَفِيظَةَ النحويين ممن قرؤوا لابن مالك، فانبهرُوا للدفاع عنه والرّدِّ على مأخذ أبي حيان، ومن هؤلاء ابنُ هشامِ الأنصاريُّ؛ عبد الله بن يوسف، وبهاء الدين السبكي، وناظر الجيش: محيي الدين محمد بن يوسف، وابن الدماميني: محمد بن أبي بكر المخزومي، وغيرهم (3) .

* هل ابن هشام من تلاميذ أبي حيان ؟

والجواب: ابن هشام ليس من تلاميذ أبي حيان، فلم يلازمه ولا قرأ عليه، ولكن سَمِعَ منه ديوانَ زهير بن أبي سلمى، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى حدة مزاج أبي حيان، ودقة علم ابن هشام ووضوحه (4) .

* دفاع ناظر الجيش (5) عن ابن مالك :

- 1- ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، للدكتور محمد المختار ولد أباه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1429هـ، 2008م، ص 334 .
- 2- ينظر: المرجع نفسه، ص 330 – 331 .
- 3- ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 330 – 331 .
- 4- ينظر: الدرر الكامنة 308/2، وبغية الوعاة 68/2 – 69، وشذرات الذهب 191/6 .
- 5- ناظر الجيش (ت778هـ): محمد بن يوسف بن أحمد، محيي الدين الحلبي، المعروف بناظر الجيش، عالم بالعربية، ولد بالقاهرة، سنة (697هـ)، ولي ناظر الجيش بمصر، وبه عُرفت، من تصانيفه: تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد، وقد اعتنى فيه بالأجوبة الجيدة على اعتراضات أبي حيان . ينظر: بغية الوعاة 275/1، والأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط 5، 2002 م، 153/7، ومعجم المؤلفين 121/12 .

لقد دافعَ ناظرُ الجيش عن ابن مالك، فردَّ على أبي حيان في معرض الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فقال: "أما إنكارُهُ على المصنّف الاستدلالَ بما وردَ من الأحاديثِ الشريفةِ مُعَلِّلاً لذلك بأن الرواةَ جَوَّزُوا النقلَ بالمعنى، فيقال فيه: لا شكَّ أن الأصلَ في المَرْوِي أن يُرَوَى باللفظِ الذي سَمِعَ من الرسول - صَلَّى اللهُ عليه وسلّم -، والروايةُ بالمعنى وإن جازتْ فإنما تكونُ في بعض كلماتِ الحديثِ المُخْتَمِلِ لتغييرِ اللفظِ بلفظٍ آخَرَ يوافقُه معنى؛ إذ لو جَوَّزْنَا ذلك في كلِّ ما يُرَوَى لارتَفَعَ الوثوقُ من جميعِ الأحاديثِ بحجةِ أنها بلفظِ الرسول - صَلَّى اللهُ عليه وسلّم -، وهذا أمرٌ لا يجوزُ تَوَهُّمُهُ فضلاً عن أن يُعْتَقَدَ وقوعُهُ.

ثم إن ابن مالك إذا استدل على مسألةٍ بحديثٍ لا يقتصِرُ على ما في الحديثِ الشريف؛ بل يستدلُّ بكلامِ العربِ من نثرٍ ونظمٍ، ثم يُزَيِّفُ ذلك بما في الحديثِ إمَّا تَقْوِيَةً لِمَا ذَكَرَهُ من كلامِ العربِ، وإمَّا استدلالاً على أن المُسْتَدَلَّ عليه لا يَخْتَصُّ جوازُهُ بالشعرِ، بل إنه يجوزُ في الاختيارِ أيضاً، ولا يَخْفَى على كلِّ لبيبٍ أن قولَ النبي - صَلَّى اللهُ عليه وسلّم - لعمر - رضي اللهُ عنه - في ابن صياد: (إن يكنهُ فلن تُسلطَ عليه، وإن لم يكنهُ فلا خيرَ لك في قتلِهِ) [رواه البخاري ومسلم] يبعُدُ فيه أن يكونَ مُعَيَّرًا، وكذا قولُهُ - صَلَّى اللهُ عليه وسلّم -: «إن الله مَلَكُكُمْ إيَّاهم ولو شاء مَلَكُهُمْ إيَّاكم» (1).

* ردُّ الأشموني على أبي حيان في انتقاده لابن مالك من خلال مسألة:

— جواز جمع المثني المضاف عند ابن مالك وردُّ أبي حيان له :
قال الأشموني في شرح الألفية: "وأما المثني فقال الشارح - بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار - ويجوز فيه أيضاً الإفراد والتثنية.

قال أبو حيان: وابن مالك وهم في ذلك؛ إذ لم يقل أحدٌ من النحويين به.
فردَّ الأشموني مُدافعاً عن ابن مالك بأنَّ فيما قاله أبو حيان نظراً؛ فقد قال ابن إياز في شرح الفصول، ولو قلت: (نفساهما) لجاز ذلك، فصرَّح بجواز التثنية.

وقد صرَّح النحاة بأنَّ كلَّ مثني في المعنى مضافٌ إلى مُنصَمِّهِ يجوزُ فيه الجمعُ، والإفرادُ، والتثنية، والمختار: الجمع، نحو: {فَقَدَّ صَعَتُ فُلُوبِكُمْ} [التحريم: 1] ويترجى الإفراد على التثنية عند الناظم، وعند غيره بالعكس، وكلاهما مسموعٌ كقول الشاعر (من الطويل):

حمامة بطن الواديين تَرْتَمِي سَقَاكِ مِنَ العَرِّ العَوَاذي مَطِيرُهَا (2)

ففي المسألة السابقة ظهر ردُّ الأشموني مدافعاً عن ابن مالك من أبي حيان، وهو الصواب؛ لوجود الشواهد المؤيدة لذلك.

* حجية الحديث النبوي الشريف عند ابن مالك وابن هشام وناظر الجيش والبدري الدماميني وردُّه عند أبي حيان الأندلسي غالباً:

1- ينظر: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط 1، 1428هـ، 71/1 (بتصرف يسير).

2 - الشاهد فيه قوله: (بطن الواديين) حيث ورد المضاف (بطن) مفرداً باللفظ، ومثني بالمعنى لأن المضاف إليه مثني (الواديين)، وكلٌّ وادٍ بطن. ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 1419هـ - 1998م، 335/2.

قد جَوَزَ عددٌ مِنَ النحاة الاستدلالَ بالحديث النبوي الشريف، مثل: ابن مالك، ورضي الدين الأسترابادي، وابن خروف، وابن هشام، والبدر الدماميني، وناظر الجيش، والخطيب البغدادي، وغيرهم (1).

ويُوضِّحُ الدكتور: عمر مصطفى موقف البدر الدماميني من استدلال ابن مالك بالأحاديث النبوية الشريفة بأنه استنتج أن البدر الدماميني كان يُصَوِّبُ رأي ابن مالك في الاستدلال بالأحاديث النبوية، بل وَجَدْتُهُ قد رَدَّ رأي مَنْ لا يُجِيزُ الاستدلالَ بالحديث بكلام بديع، وقد وَصَفَهُ البغداديُّ على هذا الرد بالإجادة، ولكنَّ هذا المذهبَ لم يَظْهَرْ في الشرح؛ لأنه لم يُكْتَبَرْ مِنَ الاستشهاد بالحديث، وربما كان سَبَبُ ذلك أنه تابع لمصنّف الكتاب الذي أقام عليه شَرْحَهُ، ولكنَّ الأحاديث المذكورة في الشرح - على قَلْبِهَا - كانت تُذَكِّرُ لأحد أمرين، إمَّا لتثبيت قاعدة، أو حُكْمٍ، أو توجيه رأي، أو تخريج وجه، وإمَّا لشرح كلمة، وتوضيح معناها المقصود.

ومنهج البدر الدماميني في الاستدلال بالحديث يؤكد أنه ذَكَرَ هذه الأحاديث للاستشهاد، والاحتجاج بها، وليس للاستئناس (2).

وأما اعتراضُ أبي حيان وغيره على أَنَّ الأحاديثَ مرويةٌ بالمعنى فمردود؛ والسبب أَنَّ ألفاظ الحديث لم تُبَدِّلْ ولم تُحَرَّفْ ولم تُصَحَّفْ؛ بسبب وجود التشديد الشائع عند النَّقْلَةِ والمُحَدِّثِينَ في التحري والضبط، بل إِنَّ الراوي لا يروي بالمعنى حتى يُعَقِّبَ بقوله: أو كما قال، أو نحوه أو شبهه (3).

وأما رَدُّ الحديث بسبب وقوع اللحن؛ لأنَّ الكثيرَ مِنَ الرواةِ أعاجمٌ؟
فالجواب: إِنَّ الخطأ في الإعراب قليلٌ جدًّا، بل إِنَّ الأحاديثَ الواردةَ في ذلك هي لغة لبعض العرب، كلغة أكلوني البراغيث، الواردة في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - (يَتَعَاقَبُونَ فيكم ملائكةُ اللَّيْلِ والنهار) (4)، فهذا لا يضر، وليس بلحن، وقد وَرَدَتْ في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: 3].

ثم إِنَّ كثيراً من رواة الشعر والنثر هم من الأعاجم، ولم يقل أحدٌ بعدم الاحتجاج بروايتهم. وأيضاً شروط الراوي محصورة عند علماء الحديث والأصول في أربعة: (العقل، والضبط، والعدالة، والإسلام)، ولم يَشْتَرَطْ أحدٌ في الراوي أن يكون عربياً، ولم يَمْنَعْ أحدٌ رواية الأعجمي، ثم إِنَّ كثيراً من علماء الحديث هم من الأعاجم، وموصوفون بالدقة والضبط والأمانة، فَحَمَلُوا الحديثَ على أكمل وجه، وأدَّوهُ كما حَمَلُوهُ بالحرفِ واللفظِ وأنهم أمراء

1- ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط 3، 1383هـ، 1964، ص 50، وأصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبوالمكارم، دار الثقافة، بيروت، 1973م، ص 661 - 662.

2- ينظر: الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب، الدكتور عمر مصطفى، دار الينابيع، دمشق، ط 1، 2001، ص 260 (بتصرف يسير).

3- ينظر: المسائل النحوية في شرح صحيح مسلم للنووي، لعبد الجليل بن محمد بن عبد الله المرشدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1432هـ، 2011م، ص 27 - 28.

4- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، 1375هـ، 1955م، 439/1.

المؤمنين في الحديث، وكذلك كان هؤلاء الأعاجم أئمةً ومن كبار علماء النحو، وقد شهد لهم علماء العرب بالإمامة والتفوق، واقتزروا بالتعلم والتعلم على أيديهم (1). وقد انتصر ابن هشام لابن مالك في اتباعه بالأخذ بالحديث النبوي الشريف، والاستدلال به؛ حيث استشهد في كتابه (مغني اللبيب) باتنين وستين حديثاً، سبعاً وسبعين مرة، واستشهد في (أوضح المسالك) بستة وثلاثين حديثاً، واستشهد في شرحه لكتاب (اللّمحة البدرية في علم اللغة العربية) لأبي حيان، بستة وعشرين حديثاً، سبعاً وعشرين مرة، واستشهد في كتابه (شرح شذور الذهب) بستة وعشرين حديثاً، سبعاً وعشرين مرة أيضاً (2).

*** رد الحديث النبوي عند أبي حيان ولكن قبوله في إثبات بعض القواعد النحوية، أو ضبط بعض الألفاظ الغريبة:**

وأما أبو حيان فكان ممن رفضوا الاحتجاج بالحديث الشريف، كما في شرح التسهيل، ونسب عدم الاحتجاج به إلى أبي عمرو بن العلاء، ويحيى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن ابي لمبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين. ورغم شهرة أبي حيان في رد الحديث، إلا أنه استعمله في إثبات بعض القواعد النحوية، أو ضبط بعض الألفاظ الغريبة، مثل:

أ - قال أبو حيان: "وقد أغفل المصنف الكلام على تابع معمول الصفة المشبهة، فنقول: يجوز أن يتبع بجميع التوابع ما عدا الصفة، فإنه لم يُسمَع من كلامهم، هكذا زعم الزجاج، فلا يجوز: جاءني زيد الحسن الوجه الجميل، وقد جاء في الحديث في صفة الدجال (أَعُورُ عَيْنِهِ الْمُئْمَنِي)، فالئْمَنِي صفة لعينه، وعَيْنُهُ معمولُ الصفة، فينبغي أن يُنظَرَ في ذلك (3).

حيث استدل أبو حيان بالحديث النبوي الشريف على إثبات تابع معمول الصفة المشبهة، وذكر أن الزجاج زعم ذلك، وفي هذا كراهيته لذلك.

ب - واستدل أبو حيان بالحديث النبوي الشريف - أيضاً - على تفسير الكلمات الغريبة، ككلمة (أمة)، فيقول: (4) "وجمعت أيضاً على: إماء، وآم، نحو أكمّة وآكامٍ وآكم، وأصله أُمُو، وجرى فيه ما يقتضيه التصريف، وفي الحديث: «لَا تَمَنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ» (5). فيظهر بهذا أن أبا حيان قد ردّ الحديث النبوي الشريف في كتابه، ولكنه قد خالف قوله ذلك في مواضع كثيرة من كتابه (تفسير البحر المحيط).

*** المسائل التي وقعت فيها الردود من ابن هشام على ماخذ أبي حيان لابن مالك:**

*** المسألة الأولى - لام الابتداء تُخْلِصُ المضارع للمستقبل :**

ذهب أكثر النحاة إلى أن لام الابتداء تُخْلِصُ المضارع للحال، وقد اعتراض ابن مالك على ذلك بدليل، وهو قوله تعالى: {إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَدْهَبُوا بِهِ} [يوسف:3]؛ فَإِنَّ الدَّهَابَ كَانَ مُسْتَقْبَلًا، وقد دافع ابن هشام عن ابن مالك بقوله: " فَلَوْ كَانَ الْحَزْنُ حَالًا لَزِمَ تَقَدُّمُ الْفِعْلِ فِي

1- ينظر: المسائل النحوية في شرح صحيح مسلم للنووي، ص 29 - 31 .

2- ينظر: ابن هشام الأنصاري - حياته ومنهجه النحوي، الدكتور عصام نور الدين، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط1، 1989 م، ص 67 - 68 .

3- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداي، دار كنوز إشبيلية، ط1، 34/11 .

4 - تفسير البحر المحيط 165/2 .

5 - أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد، رقم الحديث: (668)، 441/2 .

الوجود على فاعله مع أنه أثره، والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة فنزل منزل الحاضر المشاهد وأن التدبير قصد أن تذهبوا، والقصد حال، وتفسير أبي حيان قصدكم أن تذهبوا مزدود بأنه يقتضي حذف الفاعل لأن {أن تذهبوا} على تغييره منصوب" (1).

في هذه المسألة يتأكد قول ابن مالك ورد ابن هشام على أبي حيان، في كون لام الابتداء تخلص المضارع للمستقبل، ويكفي قول الله تعالى: {إني لئخزنني أن تذهبوا به} دليلاً على ذلك.

*** المسألة الثانية – وجوه إعراب (كل) ومنها: وتجب إضافتها إلى اسم مضمّر راجع إلى المؤكّد، ومخالفة أبي حيان له بأنها: نعت :**

ذهب أهل النحو إلى أن (كل) تردّ باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجه:

1 - فأحدها أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة، فتدلّ على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعني، نحو: (أطعمنا شاة كل شاة)، وقوله:

وإنّ الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أمّ خالد(2)

2 - والثاني أن تكون توكيداً لمعرفة، قال الأخصّ والكوفيون: أو لنكرة محدودة، وعليهما ففائدتها العموم، وتجب إضافتها إلى اسم مضمّر راجع إلى المؤكّد، نحو {فسجد الملائكة كلهم أجمعون} [الحجر: 30]، قال ابن مالك وقد يخلفه الظاهر، كقول عمر بن أبي ربيعة:

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم يا أشبه الناس كل الناس بالقمر(3)

وخالفه أبو حيان وزعم أن (كل) في البيت نعتٌ مثلها في (أطعمنا شاة كل شاة) وليست توكيداً، فردّ ابن هشام على أبي حيان، مدافعاً عن ابن مالك، فذكر أن قوله ليس بشيء؛ لأنّ التي نعتت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد (4).

فقول ابن مالك ورد ابن هشام على أبي حيان له حظ من النظر، والحجة في كلامهما أقوى.

*** المسألة الثالثة – ذهاب ابن مالك إلى أن (عم) متصرف ومخالفة أبي حيان له:**

ذهب ابن مالك في (التسهيل) إلى أن (عم) فعل أمر غير متصرف، وقال أبو حيان: ليس الأمر كما زعم، بل هو فعل متصرف، فقد حكى يونس: وعمت الدار عمّ، قلت لها: انعمي (5).

وقد وافق ابن هشام ما ذهب إليه ابن مالك فقال: "إنما قلنا في (عم) إنه غير منصرف بشرط أن يكون معه صلباً..." (6).

1- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط 6، 1985م، ص 300 – 301.

2- البيت للأشهب بن رميلة، أو لحريث بن مفضل، وهو في الكتاب 96/1، وخزانة الأدب 507/2، و473/3، ومغني اللبيب، ص 192.

3- ينظر: مغني اللبيب، ص 192، وشرح شواهد المغني، 518/2 – 519.

4- ينظر: مغني اللبيب، ص 192 (بتصرف يسير).

5- ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 1418هـ، 1997م، 61/1.

6- شرح للمحة البدرية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ط 1، 1977م، 260/2 – 261.

*المسألة الرابعة - لا تدخل (ليس) على الماضي إلا بشرط أن يكون اسمها ضمير الشأن :
اشتراط ابن مالكٍ لدخول (ليس) على الفعل الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن، ومثاله:
(ليس خلقُ الله أشعرَ منه) (1).

وخالفه أبو حيان، فردَّ عليه بأن: تقييدَ ابن مالكٍ ذلكَ يكونُ اسمها ضميرَ الشأن ليس
بصحيح (2).

وأما ابن هشامٍ فوافق ابن مالكٍ، فأجاز أن يكونَ اسمها ضميرَ الشأن، وذلك في شرحه لبيت
الشاعر: [الطويل]

وما مثله فيهم ولا كان قبلاً وليس يكون الدهر مادام يدبُّلُ
فقال: "واسم ليس ضمير الشأن، و(الدهر) نصبٌ على الظرف، و(يدبُّلُ) بالياء أجز الحروفِ
فدالٌ معجمة فباءٌ موحدة: جبل معروف" (3).

* المسألة الخامسة - الباء تزداد في الحال المنفي عاملها :

ذهب ابن مالكٍ إلى أن الباء تزداد في الحال المنفي عاملها كقوله:

فما رجعتُ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بنُ المُسيَّبِ مُنتهاها

و قوله:

كائنٌ دُعيتُ إلى بأساءِ داهمةٍ فما أنبعتُ بمزُودٍ ولا وكلٍ
ذَكَرَ ذلكَ ابنُ مالكٍ، وخالفه أبو حيان وخرَّجَ البيهقي على أن التقدير (بحاجة خائبة، وبشخصٍ
مَزُودٍ)، أي: مدعور، ويريد بالمزُود نفسه .

وهذا التخريج - يقول عنه ابن هشام- ظاهر في البيت الأول دون الثاني؛ لأنَّ صفاتِ الذمِّ
إذا نُفِيَتْ على سبيلِ المبالغة لم يَنْتَفِ أصلُها، (فإذا قيل إنَّ شخصاً غيرَ كذابٍ، فهذا لا يَفْرُضُ
أنه لا يَكْذِبُ)، ولذلك قيل: {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} [فصلت، 46]، فليست (بظلامٍ) على وزن
(فَعَالٍ) للمبالغة، وإنما هي للنسب مثل:

..... وليس بذِي سَيْفٍ وليس بِنَبَالٍ (4).

* المسألة السادسة - (حَسْبُ) ونصبها على الظرفية :

وتقول: "قَبَضْتُ عَشْرَةَ فَحَسْبُ" أي فحسبي ذلك.

واقترضى كلام ابن مالك، أنها تعرب نصباً على الظرفية إذا نُكِرَتْ كَقَبْلٍ وَبَعْدٍ.

قال أبو حيان: ولا وجه لنصبها؛ لأنها ليست بظرف، إلا إن نُقِلَ عن العرب نصبها حالاً إذا
كانت نكرة .

1- ينظر: شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت
672هـ)، تج: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1،
1410هـ - 1990م، 379/1 .

2- ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هندواي، دار القلم -
دمشق، ط 1، 147/4 - 148 .

3 - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: 761
هـ)، تج: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، دار الكتاب العربي، ط 1، 1406 هـ - 1986 م،
ص 226.

4 - ينظر: معنى اللبيب، ص 114 (بتصرف يسير) .

وَرَدَ ابن هشام على أبي حيان مدافعاً عن ابن مالك، واعترض مفصلاً بأنه إن أراد بكونها نكرة قطعها عن الإضافة، فاقترض أن استعمالها حينئذ منصوبة وهذا سائغ، وأنها كانت مع الإضافة معرفة، وكلاهما ممنوع، وإن أراد تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذ؛ لأنها لم ترد إلا نكرة، وأيضاً فلا وجه لتوقفه في تجويز انتصابها على الحال حينئذ؛ فإنه مشهور، حتى إنه مذكور في كتاب الصحاح، قال الجوهري: "تقول: (هذا رجلٌ حَسْبُكَ مِنْ رجلٍ) وتقول في المعرفة: (هذا عبدُ الله حَسْبُكَ مِنْ رجلٍ)، فتتصب حسبك على الحال" (1)، وأيضاً، فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك؛ لأنَّ مُرَادَهُ التنكير الذي ذَكَرَهُ قَبْلُ وَبَعْدُ، وهو: أن تُقَطَّعَ عن الإضافة لفظاً وتقديرًا (2).

*** المسألة السابعة - (أم المنقطعة قد تعطف المفردات بعضها على بعض) :**
ذهب جمهور النحاة إلى أن (أم المتصلة) تقع بين المفردات والجملة، وأن (أم المنقطعة) لا تقع إلا بين الجملة، وحملوا قولهم (إنها لإيل أم شاء) على إضمار مبتدأ. وقد خالفهم ابن مالك فذهب إلى أن (أم المنقطعة) قد تعطف المفردات. وانتقده أبو حيان فقال: «وزعم ابن مالك أن (أم) المنقطعة يُعْطَفُ بها قليلاً الاسم المفرد، وأصحابنا يقولون: ليست للعطف لا لمفرد ولا جملة (3).

وقد استدل ابن مالك - في ذهابه إلى أن (أم المنقطعة) قد تعطف المفردات - بقولهم: (إنَّ هناك لإيلاً أم شاء) بالنصب، ومَحْمَلٌ هذا عند الجماعة - إن ثَبِتَ - على إضمار فعلٍ، أي أم أرى شاء، لا على العطف على اسم إن، ولقول ابن مالك - رحمه الله - وجهٌ مِنَ النَّظَرِ، وهو أن (أم المنقطعة) بمعنى بل والهمزة؛ وقد تتجرد لمعنى بل، فإذا اسْتَعْمِلَتْ على هذا الوجه كانت بمنزلة بل، وهي تعطف المفردات، (بل) لا تعطف إلا المفردات، فإذا لم يجب لـ (أم) هذه أن تعطف المفردات، فلا أقل من أن يجوز (4).

فإن قيل: لو صحَّ هذا الاعتبار لكان ذلك كثيراً كما في العطف بـ (بل)، ولم يكن نادراً، ولا قائل بكثرته، بل الجمهور يقولون: بامتناعه ألبتة، وابن مالك يقول بندوره، قيل: الذي مَنَعَ مِنْ كَثْرَتِهِ أَنْ تَجْرُدَ (أم) المنقطعة لمعنى الإضراب مع دخولها على مفرد لفظاً قليلاً، وتبين من هذا أنه كان ينبغي لابن مالك أن يقول: وقد تعطف المفرد إن تجرَّدت عن معنى الاستفهام، وقد يجاب بأنه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة، وأنه لا يدخل على المفردات، فكذا الاستفهام بـ (أم) التي هي في قوَّة (الهمزة) و (بل) (5).

1- (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 1376هـ، 1956م، 110/1.

2- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 140/3 (بتصرف يسير).

3- ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أنير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1، 1418هـ، 1998م، 656/2.

4- ينظر: مغني اللبيب (مبارك وحمد)، ص 52.

5- ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422هـ، 2001م، 58/4 - 59 (بتصرف يسير).

وأما رأي ابن هشام في الدفاع عن ابن مالك فلم يظهر في هذا، بل أنكّر عليه، بقوله: "وَرَعَ عَمَّ أَنَّهَا تَغْطِفُ الْمُفْرَدَاتِ كَ (بِل) وَقَدَّرَهَا هُنَا بَ (بِل) دُونَ (الْهَمْزَةِ)، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ: (إِنْ هُنَاكَ لِإِبْلَاءٍ أَمْ شَاءَ) بِالنَّصْبِ، فَإِنْ صَحَّتْ رَوَايَتُهُ فَأَلْأَوْلَى أَنْ يُقَدَّرَ لِشَاءٍ نَاصِبٌ، أَي: أَمْ أَرَى شَاءً" (1).

*** المسألة الثامنة - وجوب افتران (حَرَى) بَ (أَنْ) عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ وَمَخَالَفَةُ أَبِي حَيَانَ لَهُ:**
ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ خَبَرَ كَادَ وَأَخَوَاتِهَا بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِإِفْعَلًا مَضَارِعًا، وَيُنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ اقْتِرَانِهِ بِأَنْ وَتَجَرَّدِهِ مِنْهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا - مَا يَجِبُ اقْتِرَانُهُ بِهَا وَهُوَ (حَرَى) وَ(أَخْلَوْلَقَ)، يَقُولُ: (حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ)، وَ(أَخْلَوْلَقْتَ السَّمَاءَ أَنْ تُمَطِّرَ) وَلَا أَعْرِفُ مَنْ ذَكَرَ (حَرَى) مِنَ التَّحْوِيلِ غَيْرَ ابْنِ مَالِكٍ، وَتَوَهَّمَ أَبُو حَيَانَ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ وَهَمَّ فِيهَا .

ونقل ناظر الجيش عن أبي حيان أنه: «عَتَقَدَ أَنْ (حَرَى) الْمُنُونُ غَيْرُ مُنُونٍ، وَأَنَّهَا فِعْلٌ كَمَا صَحَّفَ فِي غَيْرِهِ، فَرَدَّ عَلَيْهِ نَازِرُ الْجَيْشِ بِأَنَّهُ: لَا شَكَّ فِي قِيحِ نِسْبَةِ ابْنِ مَالِكٍ إِلَى التَّصْحِيفِ، وَلَقَدْ كَانَ قَدْرُهُ أَجَلٌ وَأَعْلَى، فَرَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ بِهِ وَكْرَمَهُ (2) .

وقال البدر الدماميني مدافعاً عن ابن مالك ومنتصراً له من انتقاد أبي حيان: " وناهيك به إماماً ثقة لا يَنَازِعُ فِي عَدَالَتِهِ وَسَعَةِ إِطْلَاعِهِ، وَلَيْسَ الْحَامِلُ عَلَى الْوُقُوعِ فِي هَذَا الْإِعْتِرَاضِ وَأُمَثَالِهِ إِلَّا سَوْءَ الظَّنِّ بِالْمَعْتَرِضِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَالْمُصَنِّفُ مِنَ الْإِمَامَةِ وَحِفْظُ اللَّغَةِ وَكَثْرَةُ الْإِطْلَاعِ بِالْمَحَلِّ الَّذِي لَا يُدْفَعُ عَنْهُ، وَالْمَسْأَلَةُ نَقْلِيَّةٌ، فَمَا بَالُهُ يَدْفَعُ كَلَامَهُ بِهَذِهِ الْأَقْوَالِ الْوَاهِيَّةِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَسَدِ يَسِدِّ بَابِ الْإِنصَافِ" (3).

وَرَدَّ ابْنُ هِشَامٍ عَلَى أَبِي حَيَانَ مَدَافِعًا عَنِ ابْنِ مَالِكٍ، وَبَيَّنَّ أَنَّ (حَرَى) بِالتَّنْوِينِ تَكُونُ اسْمًا لَا فِعْلًا، فَأَبُو حَيَانَ هُوَ الْوَاهِمُ؛ لِأَنَّ (حَرَى) بِالتَّنْوِينِ اسْمٌ لِأَفْعَلٍ، وَقَدْ ذَكَرَهَا أَصْحَابُ كُتُبِ الْأَفْعَالِ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ كَالسَّرِّفُسْطِيِّ وَابْنِ طَرِيفٍ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ الْأَعْمَشِيِّ: إِنْ يَفْعَلُ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ

فَحَرَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ، وَكَأَنَّ (4)

فالراجح مما تقدم أن الحق مع ابن مالك، وابن هشام قد انتصر له ودافع عنه، فالحق والصواب أن (حَرَى) كَ (عَسَى) فعل ناقص يفيد الرجاء، وأنها تعمل عمل ليس فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وقد ردَّ النحاة على أبي حيان انتقاده بأدلة سبق ذكرها منها .

*** بعض المسائل التي لم يوافق ابن هشام عليها ابن مالك وأبا حيان :**

*** المسألة الأولى - إفادة (قَد) للتقليل عند ابن مالك و للتكثير عند أبي حيان:**

1- مغني اللبيب، ص 192 .

2- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 1264/3.

3- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (763 - 827 هـ = 1362 - 1424 م)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة، ط 1، 1403 هـ - 1983 م، 286/3 .

4- الشاهد فيه قوله: (حَرَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ) حيث استعمل (حَرَى) فعلاً دالاً على الرجاء، وجاء بخبره مضارعاً مقروناً بَ (أَنْ) . ويُحتملُ أَنْ تَكُونَ (حَرَى) فِيهِ اسْمًا . ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري (ت761هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 5، 1443 هـ، 2022 م، 243 - 244 .

اختلف علماء النحو في إفادة (قد) للتقليل أو للتكثير، فذهب ابن مالك إلى أنها تفيد التقليل. وذهب أبو حيان إلى أنها للتكثير؛ لأنَّ الإنسان لا يَفخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلّة، وإنما يَفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة (1).

وذهب سيبويه إلى أنها مثل: (ربما)، أي: تفيد التقليل أو التكثير، قال سيبويه: "وأما قد فجواب لقوله: لما يفعل، فتقول: قد فعل ... وتكون (قد) بمنزلة (ربما)، وقال الشاعر الهذلي:

قد أتركُ القرنَ مُصَفَّرًا أَناملُهُ كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

كأنه قال: ربما" (2).

قال الشوكاني: "وَدُخُولُ (قَدْ) لِلتَّكْثِيرِ فَإِنَّهَا قَدْ تَأْتِي لِإِفَادَتِهِ كَمَا تَأْتِي رَبٌّ، وَالضَّمِيرُ فِي إِنَّهُ لِلشَّانِ، وَفُرِي بِفَتْحِ الْيَاءِ مِنْ يَحْرُنُكَ وَضَمِّهَا، وَفُرِي: {يَكْذِبُونَكَ} مُشَدَّدًا وَمُحَقَّقًا، وَاحْتَارَ أَبُو عُبَيْدٍ قِرَاءَةَ التَّخْفِيفِ" (3).

وقال أبو حيان: "وَكُونُ (قَدْ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ أَفَادَتِ التَّكْثِيرَ قَوْلُ بَعْضِ النُّحَاةِ وَلَيْسَ بِصَّحِيحٍ، وَإِنَّمَا التَّكْثِيرُ مَفْهُومٌ مِنْ سِيَاقَةِ الْكَلَامِ فِي الْمَدْحِ، وَالصَّحِيحُ فِي (رُبِّ) أَنَّهَا لِتَقْلِيلِ الشَّيْءِ أَوْ تَقْلِيلِ نَظِيرِهِ، فَإِنْ فَهَمَ تَكْثِيرٌ فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ (رُبِّ)، وَلَا (قَدْ) إِنَّمَا هُوَ مِنْ سِيَاقَةِ الْكَلَامِ" (4)، وقال أيضًا في كتابه النكت الحسان: "وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ أَوْ لِلتَّقْلِيلِ فَغَيْرُ مَصِيبٍ ..." (5).

وخالفها ابن هشام فذهب إلى أنها تفيد التقليل والتكثير (6).

• المسألة الثانية - وجوب مراعاة المعنى مع النكرة:

وجوب مراعاة المعنى مع النكرة، نص عليه ابن مالك، ورده أبو حيان بقول عنتره:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ نَرَّةً فتركُنْ كُلَّ حديقَةٍ كالذَّرْهَمِ

فَقَالَ (تَرَكَنَ) وَلَمْ يَقُلْ: تَرَكَتْ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ: (كُلُّ رَجُلٍ قَانِمٌ وَقَانِمُونَ).

فَرَدَ عَلَيْهِمَا ابْنُ هِشَامٍ بِقَوْلِهِ: "وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي خِلَافُ قَوْلِهِمَا، وَأَنَّ الْمِضَافَةَ إِلَى الْمُفْرَدِ إِنْ أَرِيدَ نِسْبَةُ الْحُكْمِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ وَجِبَ الْإِفْرَادُ نَحْوُ: (كُلُّ رَجُلٍ يُشْبِعُهُ رَغِيْفٌ)، أَوْ إِلَى الْمَجْمُوعِ وَجِبَ الْجَمْعُ كَبَيْتِ عَنْتَرَةَ، فَإِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنَ الْأَعْيُنِ جَادَ، وَأَنَّ مَجْمُوعَ

1- ينظر: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعًا ودراسة، للدكتور بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1420هـ، 2000 م، 659/2.

2- الكتاب، لعمر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ، 1988م، 223/4.

3- فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط 1، 1414هـ، 127/2.

4- تفسير البحر المحيط 437/6.

5- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1405هـ، 1985 م، ص 289.

6- ينظر: مغني اللبيب، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، 147/1.

الأعین تَرَكَنْ، وعلی هَذَا فَتَقُول جَاد عَلِيَّ كُلُّ مُحْسِنٍ فَأَغْنَانِي أَوْ فَأَغْنُونِي بِحَسَبِ الْمَعْنَى الَّذِي تَرِيدُهُ (1) .

* الخاتمة :

بعد إتمام البحث - بتوفيق الله وتيسيره وحمده - يمكنني أن أدكر بعض النتائج الآتية :
- أن ابن مالك لم يتقيد بالمذهب البصري تقيداً كاملاً، ولم يتعصب له، وإنما كان يتتبع الدليل والحجة والنص، من القرآن أو الحديث أو الشعر.
- أن أبا حيان قد وافق ابن مالك في أكثر آرائه، وخالفه في القليل من المسائل .
- أن ابن هشام كان غالباً ما يدافع عن ابن مالك ضد مأخذ أبي حيان الأندلسي ويتنصر له، في عدد من المسائل .

- تمكن الباحث من جمع ثمانين مسألة ولم يجد غيرها .
- وافق ابن هشام أبا مالك وأبا حيان في بعضها، وفي بعض المسائل خالفهما، دون خضوع للهوى أو تمسح بشهرة ابن مالك، فيما يظهر .

- أن ابن مالك كان يتبع منهجاً علمياً واضحاً، معتمداً على السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، مع التوثيق للنص، وفي كل ما كتبه، حتى لا يقع التناقض .
- استطاع ابن مالك أن يعود بقضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف إلى وضعها الطبيعي الصحيح، فاستشهد بالحديث في تأييد آرائه النحوية، ومن أحسن كتبه وأبدعها في هذا (التوضيح في شرح مشكلات الجامع الصحيح)، وهو استخراج القواعد النحوية من خلال الأحاديث الواردة في صحيح البخاري .

- أن أبا حيان أفاد كثيراً من كتب ابن مالك، والتي تدل على تمكن ابن مالك، وقد كان لأبي حيان الفضل في نشر كتب ابن مالك وشرحها وتذليلها، وتسهيلها للدارسين، ومن أعظم مؤلفاته: التذليل والتكميل، وهو شرح على كتاب التسهيل لابن مالك، واختصره في الارتشاف.

- أن ردَّ أبي حيان على ابن مالك في جانب الحديث واعتراضه عليه؛ لأنَّ الحديث مروي بالمعنى، هو غير صحيح من الناحية العلمية، كما هو موضح في البحث .
وبهذه الخاتمة انتهى البحث، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، اللهم انفعنا بما علمتنا، ونا، علمنا ما ينفعنا، وزدنا علماً، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرُ لك وأتوب إليك .

* قائمة المصادر والمراجع :

- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة، للدكتور بدر بن ناصر البدر ، مكتبة الرشد، الرياض، د ط، 1420 هـ ، 2000 م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1، 1418 هـ ، 1998 م .
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422 هـ، 2001 م.
- أصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبوالمكارم، دار الثقافة، بيروت، 1973 م.

- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط 5، 2002 م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو بو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار ال فكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، د ت .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر، ط 2، 1399هـ، 1979 م .
- (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 1376هـ، 1956 م .
- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، للدكتور محمد المختار ولد أباه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1429هـ، 2008 م .
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: 761 هـ)، تح د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، دار الكتاب العربي، ط 1، 1406 هـ - 1986 م .
- تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق الدكتور: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1986 م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: حسن هنداي، دار القلم - دمشق، ط 1، 1418 - 1434 هـ / 1997 - 2013 م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: حسن هنداي، دار كنوز إشبيليا، ط 1، 1418 - 1434 هـ / 1997 - 2013 م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (763 - 827 هـ = 1362 - 1424 م)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة، ط 1، 1403 هـ - 1983 م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم ابن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 1428هـ، 2008 م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 1418هـ، 1997 م .
- الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب، الدكتور عمر مصطفى، دار الينابيع، دمشق، ط 1، 2001 .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد عبد الحي أبو الفلاح، دار الفكر، ط 1، 1399هـ، 1979 م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 1419هـ - 1998 م .
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، لمحمد بن يوسف ابن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط 1، 1428هـ.

- شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1410هـ - 1990م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله الأنصاري (ت761هـ)، قَدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 5 ، 1443 هـ ، 2022 م .
- شرح اللمحة البدرية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ط 1، 1977م.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ، مصر، 1375هـ، 1955م .
- طبقات الشافعية، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1407هـ ، 1987م.
- غاية النهاية، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت833هـ)، عُني بنشره: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 1402هـ، 1982م .
- فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت 1250هـ)، دار اب ن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط 1، 1414 هـ.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط 3، 1383هـ، 1964 .
- المسائل النحوية في شرح صحيح مسلم للنووي، لعبد الجليل بن محمد بن عبد الله المرشدي ، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1432هـ ، 2011م .
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، د ط، د ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط 6، 1985م .
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لابن المقرئ أحمد بن محمد التلمساني، دار صادر، بيروت .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1405هـ ، 1985م .
- ابن هشام الأنصاري حياته ومنهجه النحوي، الدكتور عصام نور الدين، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط 1، 1989م .